

إلى أي مدى ينبغي لمحكمة الدولة المستثمرة أن يفترضوا أن القواعد العرفية العادية، بما في ذلك قواعد مسؤولية الدولة، يجب أن تنطبق لسد الثغرات التفسيرية أو لإضافة الدقة إلى المصطلحات الغامضة في البتات أو اتفاقيات التجارة الحرة؟ سوف يدرك علماء القانون الدولي العام أن هذه مشكلة مألوفة يواجهها العديد من المحامين الدوليين. وهي ليست مجرد مشكلة في سياق تفسير البتات واتفاقيات التجارة الحرة. ومن الأمثلة الملموسة على ذلك النظر في التداخل المحتمل بين منظمة التجارة العالمية ونظام الاستثمار عندما يتعلق الأمر بتفسير المعاملة الوطنية و ضمانات الدولة الأكثر رعاية الموجودة في كليهما. هل ضمانات عدم التمييز المقدمة لتجار السلع في إطار منظمة التجارة العالمية قابلة للمقارنة؟ إلى حقوق عدم التمييز الممنوحة للمستثمرين الأجانب بموجب اتفاقيات الاستثمار الثنائية واتفاقيات التجارة الحرة، بينما سيكون من المفيد لمحكمة الدولة المستثمرة أن يكونوا قادرين على الاعتماد على قانون منظمة التجارة العالمية الموجود مسبقاً في هذه النقطة، تختلف المعاملة الوطنية و ضمانات الدولة الأكثر رعاية بين معاهدات الاستثمار الثنائية. ما هو الوضع عندما يتعلق الأمر بمستثمر؟ قد لا يكون هذا السؤال . تخضع لنفس الإجابة عندما يتم تطبيقها على تاجر البضائع. ليس من الواضح ما إذا كان قانون المعاملة التمييزية كما هو مطبق في منظمة التجارة العالمية يمكن نقله بالكامل إلى معاهدات استثمار معينة. يثبت تأثيره في سياق نظام الاستثمار الدولي، فالعديد من حقوق المستثمرين الأخرى لا توجد في النظام التجاري على الإطلاق. و لا تشير الاتفاقيات التي تغطيها اتفاقية الجات إلى المعاملة العادلة والمنصفة أو الحماية والأمن الكاملين أو المستثمرين، ولا يوجد أيضاً ما يعادل بند شامل في معاهدة تجارة الأسلحة. لا يوجد ذكر في اتفاقية الجات للضمان الذي يجب معاملته بما لا يقل عن ما يقتضيه القانون الدولي الوارد في العديد من معاهدات الاستثمار الثنائية الأمريكية في ميثاق الطاقة. يبدو نظام الاستثمار على الأقل عازماً على حماية حقوق الملكية الملموسة. الأطراف من غير الدول إلى حد أكبر بكثير مما هو واضح في منظمة التجارة العالمية. تركز منظمة التجارة العالمية بشكل أساسي على التدابير الحكومية التي لها نية أو تأثير تمييزي غير مسموح به. ولا يقتصر الأمر على اختلاف الأحكام الموضوعية ذات الصلة بتجار السلع والاستثمارات الأجنبية. على الرغم من أن نظام التجارة والاستثمار يلجأ إلى سيادة القانون لحل النزاعات،